www.daralthaqafa.com

القانون الدولي الخاص

تنازع القوانين - الاختصاص القضائي الدولي
تنفيذ الأحكام الأجنبية

دراسة مقارنة

الأستاذ الدكتور
عبد الحكيم محسن عطروش
نائب عميد ورئيس قسم القانون الخاص - سابقاً
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

محكّم علمياً

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

القانـون الدولـي الخـاص

تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي
وتنفيذ الأحكام الأجنبية

دراسـة مقارنـة

www.daralthaqafa.com

342, 565053
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/3/1430)
المؤلف: عبد الحكيم محسن عطروش
الكتاب: القانون الدولي الخاص
الواصفات: القانون الدولي الخاص - الأردن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-99-662-1

الطبعة الأولى 2026 م - 1447هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)
Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com
الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

القانـون الدولـي الخـاص

تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية

دراســـة مقارنـــة

الأستاذ الدكتور
عبـــد الحكيـــم محســـن عطـــروش
نائب عميد ورئيس قسم القانون الخاص - سابقاً
كلية الحقوق - جامعة الزرقاء

محكّـم علميـاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1447هـ-2026 م

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ
وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ
ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

"سورة الحجرات، الآية 13"

www.daralthaqafa.com

الإهـــداء

إلى والديّ رحمهما الله

إلى زوجتي الغالية الدكتورة سهير، سندي وشريكة حياتي

إلى فلذات كبدي: نهاد، فهد، ونشوة حفظهم ربّي

إلى جامعة الزرقاء تقديراً وعرفاناً

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 19

الباب التمهيدي: مسائل أولية في القانون الدولي الخاص 21
الفصل الأول: مفهوم القانون الدولي الخاص 22
المبحث الأول: المقصود بالعلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي والقانون الذي يحكمها 23
المطلب الأول: المقصود بالعلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي 23
المطلب الثاني: القانون الذي يحكم العلاقات ذات العنصر الأجنبي 24
المبحث الثاني: موضوع القانون الدولي الخاص 27
المبحث الثالث: تسمية القانون الدولي الخاص 31
المبحث الرابع: تعريف القانون الدولي الخاص 33
الفصل الثاني: طبيعة القانون الدولي الخاص 35
المبحث الأول: آراء الفقهاء حول انتماء القانون الدولي الخاص لكل من القانون الداخلي والقانون الدولي 36
المطلب الأول: آراء أنصار النزعة الوطنية 36
المطلب الثاني: آراء أنصار النزعة الدولية 37
المبحث الثاني: آراء الفقهاء حول اعتبار القانون الدولي الخاص قانوناً عاماً أو خاصاً 40
المطلب الأول: انتماء القانون الدولي الخاص إلى القانون العام 40
المطلب الثاني: انتماء القانون الدولي الخاص إلى القانون الخاص 41
الفصل الثالث: مصادر القانون الدولي الخاص 43
المبحث الأول: مصادر القانون الدولي الخاص الأساسية 44
المطلب الأول: التشريع 44
المطلب الثاني: المعاهدات الدولية 46
الفرع الأول: أولوية المعاهدة على التشريع 47
الفرع الثاني: أنواع المعاهدات 49
المطلب الثالث: العرف 52
المطلب الرابع: مبادئ القانون الدولي الخاص 53

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: مصادر القانون الدولي الخاص الثانوية..... 54
المطلب الأول: القضاء..... 54
المطلب الثاني: الفقه..... 55

القسم الأول

تنازع القوانين

الباب الأول: الأحكام العامة في تنازع القوانين 59
الفصل الأول: فكرة قاعدة الإسناد 64
المبحث الأول: تعريف قاعدة الإسناد وخصائصها 65
المطلب الأول: تعريف قاعدة الإسناد 65
المطلب الثاني: خصائص قاعدة الإسناد 66
الفرع الأول: قواعد الإسناد قواعد غير مباشرة..... 66
الفرع الثاني: قواعد الإسناد قواعد غير محددة المضمون..... 67
الفرع الثالث: قواعد الإسناد قواعد مزدوجة 67
المبحث الثاني: أقسام قاعدة الإسناد..... 69
المطلب الأول: الفكرة المسندة..... 69
المطلب الثاني: ضابط الإسناد 70
الفصل الثاني: تحديد نطاق قاعدة الإسناد 73
المبحث الأول: التكييف..... 74
المطلب الأول: تعريف التكييف..... 74
المطلب الثاني: نشأة التكييف 75
المطلب الثالث: الاتجاهات الفقهية بشأن التكييف..... 78
الفرع الأول: التكييف وفقاً لقانون القاضي..... 78
الفرع الثاني: التكييف وفقاً للقانون المختص بحكم النزاع..... 80
الفرع الثالث: التكييف وفقاً للقانون المقارن..... 80
الفرع الرابع: التكييف وفقاً لعلم القانون 81
المطلب الرابع: موقف المشرع الأردني من التكييف..... 81

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: الإحالة والإسناد إلى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع 83
المطلب الأول: الإحالة في القانون الدولي الخاص 83
الفرع الأول: المقصود بالإحالة 83
الفرع الثاني: صور الإحالة 85
الفرع الثالث: نشأة الإحالة 87
الفرع الرابع: اتجاهات الفقه التقليدي بشأن الإحالة 87
الفرع الخامس: الاتجاهات الحديثة في الأخذ بالإحالة 91
الفرع السادس: موقف المشرع الأردني 94
المطلب الثاني: الإسناد إلى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع 96
الفرع الأول: قاعدة الإسناد الخاصة بالإسناد إلى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع 96
الفرع الثاني: مجال تطبيق قاعدة الإسناد إلى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع 97
الفصل الثالث: تحديد مضمون القانون الأجنبي وتفسيره 101
المبحث الأول: دور القاضي في البحث عن القانون الأجنبي وتفسيره 102
المطلب الأول: القضاء غير ملزم بالبحث عن مضمون القانون الأجنبي وتفسيره 102
المطلب الثاني: القضاء ملزم بالبحث عن مضمون القانون الأجنبي وتفسيره. 103
المطلب الثالث: دور القاضي في تفسير القانون الأجنبي 108
المبحث الثاني: رقابة محكمة التمييز على تطبيق القانون الأجنبي وتفسيره . 109
المطلب الأول: عدم رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون الأجنبي وتفسيره 109
المطلب الثاني: ضرورة رقابة محكمة التمييز على تطبيق القانون الأجنبي وتفسيره 111
الفصل الرابع: موانع تطبيق القانون الأجنبي 113
المبحث الأول: الدفع بالنظام العام 114
المطلب الأول: فكرة الدفع بالنظام العام 114
المطلب الثاني: شروط الدفع بالنظام العام 116

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: آثار الدفع بالنظام العام 117
المطلب الرابع: موقف المشرع الأردني 119
المبحث الثاني: الدفع بالغش نحو القانون 121
المطلب الأول: فكرة الغش نحو القانون ونشأتها 121
الفرع الأول: فكرة الغش نحو القانون 121
الفرع الثاني: نشأة نظرية الغش نحو القانون 122
المطلب الثاني: شروط الدفع بالغش نحو القانون وآثاره 123
الفرع الأول: شروط الدفع بالغش نحو القانون 123
الفرع الثاني: أثر الدفع بالغش نحو القانون 125
المطلب الثالث: موقف المشرع الأردني 125
الباب الثاني: الأحكام الخاصة في تنازع القوانين 127
الفصل الأول: قواعد الإسناد الخاصة بالأحوال الشخصية 128
المبحث التمهيدي: المقصود بالأحوال الشخصية والقانون الواجب التطبيق عند تعدد الجنسيات وانعدامها 129
المطلب الأول: المقصود باصطلاح الأحوال الشخصية 129
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق عند تعدد الجنسيات وانعدامها . 131
الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق بالنسبة لمتعدد الجنسيات 131
الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق بالنسبة لعديم الجنسية 134
المبحث الأول: الحالة المدنية 136
المطلب الأول: حالة الشخص الطبيعي 136
الفرع الأول: المقصود بحالة الشخص الطبيعي 136
الفرع الثاني: القانون الذي يحكم حالة الشخص الطبيعي 137
الفرع الثالث: مجال تطبيق القانون الذي يحكم حالة الشخص الطبيعي 137
المطلب الثاني: حالة الشخص الاعتباري 140
الفرع الأول: قاعدة الإسناد بشأن الشخص الاعتباري الأجنبي 140
الفرع الثاني: الاستثناء المقرر لصالح القانون الأردني 142

www.daralthaqafa.com

المبحث الثاني: الأهلية والنظم الخاصة بحماية غير كاملي الأهلية 143
المطلب الأول: الأهلية 143
الفرع الأول: ضابط الإسناد 143
الفرع الثاني: مضمون الفكرة المسندة 144
الفرع الثالث: الاستثناء المقرر لصالح القانون الأردني 147
المطلب الثاني: حماية غير كاملي الأهلية 149
الفرع الأول: ضابط الإسناد 149
الفرع الثاني: مضمون الفكرة المسندة 149
المبحث الثالث: العلاقات الأسرية 151
المطلب الأول: إنشاء عقد الزواج 151
الفرع الأول: تحديد فكرة الزواج في القانون الدولي الخاص 151
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية لصحة الزواج 152
الفرع الثالث: الشروط الشكلية للزواج 156
المطلب الثاني: آثار الزواج 161
الفرع الأول: قاعدة الإسناد بشأن آثار الزواج 161
الفرع الثاني: مضمون فكرة آثار الزواج 162
المطلب الثالث: انتهاء الزواج 164
الفرع الأول: قاعدة الإسناد بشأن انتهاء الزواج 165
الفرع الثاني: مضمون فكرة آثار الزواج 165
الفرع الثالث: أثر النظام العام على القانون الواجب التطبيق بشأن انتهاء الزواج 166
المطلب الرابع: النسب 167
الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق على النسب الشرعي 167
الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق على النسب الطبيعي (غير الشرعي) وتصحيحه 170
الفرع الثالث: القانون الواجب التطبيق على التبني 171
المطلب الخامس: الحضانة 172
المطلب السادس: النفقة فيما بين الأقارب 174
المبحث الرابع: الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .. 176
المطلب الأول: الميراث 176

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: القانون الواجب التطبيق على الميراث 176
الفرع الثاني: مضمون فكرة الميراث..... 177
الفرع الثالث: حكم التركة الشاغرة..... 179
المطلب الثاني: الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت.... 182
الفرع الأول: المقصود بالوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما الموت 182
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية لصحة الوصية 183
الفرع الثالث: الشروط الشكلية للوصية وما في حكمها..... 185
الفصل الثاني: قاعدة الإسناد الخاصة بنظام الأموال..... 189
المبحث الأول: الأموال المادية..... 190
المطلب الأول: قاعدة الإسناد ومبررات تطبيقها 190
المطلب الثاني: كيفية تحديد القانون الذي يحكم نظام الأموال المادية ... 191
الفرع الأول: العقار 191
الفرع الثاني: المنقول..... 192
المطلب الثالث: حكم تغيير المنقول (التنازع المتحرك) 193
الفرع الأول: نظرية تطبيق الأثر الفوري للقانون الجديد 194
الفرع الثاني: نظرية إعمال مبدأ الاحترام الدولي للحقوق المكتسبة... 194
المطلب الرابع: مضمون فكرة الأموال المادية..... 195
المبحث الثاني: الأموال المعنوية..... 197
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على الأموال المعنوية 197
المطلب الثاني: التنظيم الدولي للأموال المعنوية 199
الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الأدبية والفنية ... 200
الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية 202
الفصل الثالث: قواعد الإسناد الخاصة بالتصرفات والوقائع القانونية..... 205
المبحث الأول: الالتزامات التعاقدية..... 206
المطلب الأول: قاعدة الإسناد الخاصة بالالتزامات التعاقدية..... 206
المطلب الثاني: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد..... 208
المطلب الثالث: مضمون فكرة الالتزامات التعاقدية 208

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: المسائل التـي تـدخل فـي مضـمون فكـرة الالتزامـات التعاقدية 209
الفرع الثاني: المسائل التي لا تدخل في مضمون الفكرة المسندة 210
المبحث الثاني: شكل العقود 214
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على شكل العقود 214
المطلب الثاني: مضمون فكرة شكل العقود 217
الفرع الأول: الأشكال التي تخرج عن مضمون فكرة الشكل 217
الفرع الثاني: الأشكال التي تدخل في مضمون فكرة شكل العقود 218
المبحث الثالث: الالتزامات غير التعاقدية 222
المطلب الأول: قاعدة الإسناد الخاصة بالالتزامات غير التعاقدية 222
الفرع الأول: القاعدة العامة: إخضاع الالتزامات غير التعاقدية لقانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام 222
الفرع الثاني: الاستثناء المقرر لصالح القانون الأردني 227
المطلب الثاني: مضمون فكرة الالتزامات غير التعاقدية 229
الفرع الأول: بالنسبة للفعل الضار 229
الفرع الثاني: بالنسبة للفعل النافع 231

القسم الثاني

الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأردنية وتنفيذ الأحكام الأجنبية

الباب الأول: الاختصاص القضائي الدولي 235
الفصل الأول: مفهوم الاختصـاص القضـائي الـدولي وعلاقتـه بالاختصـاص التشريعي 236
المبحث الأول: مفهوم الاختصاص القضائي الدولي 237
المطلب الأول: تعريف الاختصاص القضائي الدولي 237
المطلب الثاني: الأهمية العملية لقواعد الاختصاص القضائي الدولي 239
المبحث الثاني: العلاقة بين الاختصـاص القضـائي الـدولي والاختصـاص التشريعي 241
المطلب الأول: أوجـه الشـبه والاخـتلاف بـين الاختصـاص القضـائي والاختصاص التشريعي 242

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: أوجه الشبه بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي..... 242
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الاختصاص القضائي الدولي والاختصاص التشريعي..... 243
المطلب الثاني: التأثير المتبادل بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي 244
الفرع الأول: تأثير الاختصاص القضائي على الاختصاص التشريعي.. 244
الفرع الثاني: تأثير الاختصاص التشريعي على الاختصاص القضائي. 245
الفصل الثاني: قواعد الاختصاص القضائي الدولي..... 249
المبحث الأول: الاختصاص المبني على ضوابط شخصية..... 250
المطلب الأول: الاختصاص القائم على جنسية المدعى عليه الأردني..... 250
المطلب الثاني: الاختصاص القائم على موطن المدعى عليه الأجنبي أو محل إقامته 252
المبحث الثاني: الاختصاص القضائي الدولي القائم على مبدأ الخضوع الاختياري..... 257
المبحث الثالث: الاختصاص القضائي الدولي المبني على حسن سير العدالة ... 259
المطلب الأول: الاختصاص في المسائل الأولية والطلبات العارضة والمرتبطة..... 259
المطلب الثاني: الاختصاص بالإجراءات الوقتية والتحفظية..... 261
المطلب الثالث: الاختصاص بالدعاوى في حالة تعدد المدعى عليهم..... 262
المبحث الرابع: الاختصاص القضائي الدولي المبني على ضوابط موضوعية.... 264
المطلب الأول: الاختصاص القضائي بالدعاوى المتعلقة بمال موجود في الأردن..... 264
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي بالدعاوى المتعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه في الأردن..... 265
الفرع الأول: الاختصاص بالدعاوى المتعلقة بالالتزامات العقدية..... 266
الفرع الثاني: الاختصاص بالدعاوى المتعلقة بالالتزامات غير العقدية.. 267

www.daralthaqafa.com

المطلب الثالث: الاختصاص القضائي بالدعاوى المتعلقة بإفلاس أشـهر في الأردن..... 268
الفصل الثالث: الحصانات القضائية 269
المبحث الأول: حصانات الدول الأجنبية والمشروعات العامة..... 270
المطلب الأول: حصانة الدول الأجنبية 270
المطلب الثاني: حصانة المشروعات العامة 272
الفرع الأول: موقف القضاء الفرنسي من حصانة المشروعات العامة.. 272
الفرع الثاني: موقف القضاء الأمريكي من حصانة المشروعات العامة 274
المبحث الثاني: حصانة رؤساء الدول الأجنبية..... 275
المبحث الثالث: حصانة المبعوثين الدبلوماسيين 277
المبحث الرابع: حصانة المبعوثين القنصليين..... 279
المبحث الخامس: حصانة المنظمات الدولية 281
الباب الثاني: تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية..... 284
الفصل الأول: القوة التنفيذية للأحكام الأجنبية..... 286
المبحث الأول: مفهوم الحكم الأجنبي..... 287
المطلب الأول: تعريف الحكم الأجنبي 287
المطلب الثاني: تعلّق الحكم الأجنبي بالقانون الخاص 290
المبحث الثاني: الأنظمة السائدة في تنفيذ الأحكام الأجنبية وموقف المشرع الأردني منها 292
المطلب الأول: الأنظمة السائدة في تنفيذ الأحكام الأجنبية 292
الفرع الأول: نظام الدعوى..... 292
الفرع الثاني: نظام الأمر بالتنفيذ 293
المطلب الثاني: موقف المشرع الأردني من هذه الأنظمة..... 295
المبحث الثالث: إجراءات تنفيذ الحكم الأجنبي وشروطه 296
المطلب الأول: إجراءات تنفيذ الحكم الأجنبي..... 296
المطلب الثاني: شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية في التشريع الأردني..... 298
الفرع الأول: شرط صدور الحكم من محكمة أجنبية مختصة 299
الفرع الثاني: شرط صحة الإجـراءات المتبعـة فـي إصـدار الحكـم الأجنبي 301

www.daralthaqafa.com

الفرع الثالث: شرط أن يكون الحكم الأجنبي حائزاً لقوة الأمر المقضي به 302
الفرع الرابع: شرط عدم مخالفة الحكم الأجنبي النظام العام أو الآداب العامة 303
الفرع الخامس: شرط المعاملة بالمثل 305
الفصل الثاني: الاعتراف المجرد بالأحكام الأجنبية 307
المبحث الأول: حجية الحكم الأجنبي 308
المبحث الثاني: قوة الحكم الأجنبي في الإثبات 311
المبحث الثالث: الحكم الأجنبي كواقعة قانونية 312

الملاحق

الملحق الأول: قواعد تنازع القوانين في القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 315
الملحق الثاني: قواعد الاختصاص القضائي الدولي في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 وتعديلاته 319
الملحق الثالث: قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني رقم (8) لسنة 1952 320

المراجع 323

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يزخر إقليم المملكة الأردنية الهاشمية بالعديد من الأشخاص الذين ينتمون بجنسياتهم إلى دول عربية وأخرى غير عربية، يوفدون إليها إما للدراسة، أو للسياحة، أو للعلاج، أو للتجارة أو للعمل وما شابه ذلك. ومن الطبيعي أن يدخل هؤلاء الأشخاص في علاقات قانونية فيما بينهم، أو مع أشخاص أردنيين في مختلف المجالات، المدنية، التجارية، الأحوال الشخصية، وعلاقات العمل، التي تهدف إلى تلبية متطلباتهم المادية. وقد يحدث في خضم هذه العلاقات أن تثور منازعات، الأمر الذي يتطلب البحث عن القانون الواجب التطبيق لحل النزاع، من ناحية، والبحث عن المحكمة المختصة بالنظر والفصل في النزاع من ناحية أخرى.

جميع هذه المسائل وغيرها ينظمها القانون الدولي الخاص الذي يعد أحد فروع القانون الداخلي. وقد حاولت بيان هذه المسائل وأحكامها في هذا الكتاب والذي اتخذت له عنوان: "القانون الدولي الخاص.. تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية".

وبما أن هذا الفرع القانوني مقرر دراسي لطلاب كليات الحقوق والقانون في مختلف الجامعات الأردنية وغير الأردنية، فهو يعد مرجعاً دراسياً للطلاب، بالإضافة إلى كونه مفيداً للمهتمين من قضاة، ومحكّمين، ومحامين، ومستشارين قانونيين، وغيرهم.

يشمل الكتاب بين دفتيه على موضوعين من موضوعات القانون الدولي الخاص هما: تنازع القوانين، والاختصاص القضائي الدولي، ويلحق بهما تنفيذ الأحكام الأجنبية.

واقتصار الكتاب على هذين الموضوعين هو السائد في العديد من مقررات الدراسة في كليات الحقوق، مع العلم أن مقرر القانون الدولي الخاص يشمل كذلك أحكام الجنسية ومركز الأجانب.

يتكون الكتاب من قسمين يسبقهما باب تمهيدي بعنوان: مسائل أولية في القانون الدولي الخاص، تناولت فيه مفهوم القانون الدولي الخاص، وطبيعته القانونية، ومصادره.

أما **القسم الأول** بعنوان تنازع القوانين، فهو يتكون من بابين:

www.daralthaqafa.com

الباب الأول: بعنوان الأحكام العامة في نظرية تنازع القوانين، وفيه تناولت موضوع قاعدة الإسناد، ونطاق تطبيقها، وتحديد مضمون القانون الأجنبي وتفسيره، وموانع تطبيق القانون الأجنبي.

الباب الثاني: وعنوانه الأحكام الخاصة في نظرية تنازع القوانين، وقد استعرضت فيه المسائل الفنية لفض قاعدة التنازع في مسائل الأحوال الشخصية، الأحوال العينية (نظام الأموال)، والالتزامات.

أما **القسم الثاني** من الكتاب وهو بعنوان الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، فقد تم تقسيمه هو الآخر إلى بابين:

الباب الأول: الاختصاص القضائي الدولي.

الباب الثاني: تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية.

ونظراً لصعوبة مقرر القانون الدولي الخاص، فقد حاولت قدر الاستطاعة توضيح هذا الكتاب وتبسيطه وإيجازه حتى يسهل على الطالب والمهتم استيعابه وفهمه بشكل سليم، لذلك أرجو أن يحقق هذا الكتاب الغرض الذي أعد من أجله، وهو نشر ثقافة القانون الدولي الخاص، وتزويد المكتبة القانونية بالعديد من كتب هذا الفرع القانوني.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدني في إخراج هذا الكتاب بصورته الحالية.

والله ولي التوفيق

أ. د. عبدالحكيم محسن عطروش